الهجرة غير الشرعية
خلفياتها ودوافعها

أ/ قاضي فريدة – المركز الجامعي بالبويرة-

مقدمة:

في عصر اقتصاد العولمة تضاعفت حركة انتقال الأفراد والأعمال بين الدول والقارات بحثا عن أفضل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن لهذا الحراك التبادلي أن يتم في أطر شرعية وفي ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية التي تنظم الهجرة الشرعية. إلا أن المشكلة التي صاحبت هذا الحراك التبادلي هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي أصبحت مشكلة يعاني منها الأفراد والدول.

وتعتبر "الحرقة" أو الهجرة غير الشرعية من الظواهر الاجتماعية التي عرفت تزايدا كبيرا في الآونة الأخيرة، وأصبحت هذه الظاهرة متفشية في أوساط الشباب، إذ تجسد أهوال الكوارث البحرية المتكررة ومعدلاتها المتصاعدة المروعة عمق إشكاليات هذه القضية المطروحة، وإن كانت التسميات الإعلامية الشائعة قوارب الموت، شواطئ الوهم... وغيرها تحوي مضامين التهويل والتحذير فإن المشكلة تتجاوزها إلى حقيقة معضلة تتفاقم بحدة.

كما تشكل "الحرقة" مجالا خصبا للترويج المالي والربح السريع لكل من يعمل فيه، وتلقي سطوة أعمال العصابات الإجرامية النشطة وحبائلها الخفية لنسج هذه الهجرات السرية التي تخترق بصورة في غاية الخطورة كافة التشريعات كالتزوير في الوثائق والتأشيرات والمخاطرة باستخدام وسائل النقل غير الآمنة تلقي أعباء جسيمة متجددة على هذه الأزمات مما يؤثر على الحلول الموضوعية المطروحة وهنا تكمن أهمية "الحرقة" كظاهرة اجتماعية لها ضوابطها وقوانينها الخاصة، وبالتالي ضرورة ملامستها ومقاربتها بشكل موضوعي، عوامل عديدة يمكن أن نستقرئها وراء الهجرة غير الشرعية من خلال بحثنا.

1-الهجرة غير الشرعية(الحرقة):

تصنف الهجرة بشكل عام حسب المكان والزمان والشرعية وإرادة الأفراد إلى عدة أنواع ومنها:

- تصنف الهجرة حسب المكان: إلى هجرة داخلية وهي عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو البلد الواحد وفي المقابل توجد الهجرة الخارجية وتحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر أو من بلد إلى بلد آخر.
- تصنف الهجرة حسب إرادة القائمين بها: إلى هجرة إرادية وهجرة قسرية.
- تصنف الهجرة حسب الزمن الذي تستغرقه: إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة.

وتصنف الهجرة الخارجية حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وتعرف الهجرة الشرعية بأنها "الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجرين من موطنهم الأصلي إلى الدولة المستقبلة"، وتحدث الهجرة الشرعية بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة ولا يتطلب الدخول إليها، الحصول على تأشيرات الدخول، كما تحدث الهجرة الشرعية في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين القدوم إليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجاتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.[1]

أما الهجرة غير الشرعية فهي تعني حركة انتقال الأفراد دون تأشيرات، وتتم خارج الأطر القانونية والاتفاقيات الدولية التي تنظم الهجرة الشرعية.

ويلجأ المهاجرون غير الشرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان، مثل التعاقد مع شركات التهريب، والتسلل من خلال الحدود، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة، والزواج المؤقت الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان،

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2008، ص. 17

وبعض السائحين والطلاب والمنافسين الرياضيين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة ويبقون في هذه الدول بصفة غير شرعية طمعا في تسوية قانونية لهذه الوضعية لاحقا.

2- أنواع المهاجرين:

ومن وجهة النظر القانونية ثمة ثلاث مجموعات من المهاجرين إلى دول الشمال عموما ينبغي التمييز بينها:

1- طليعة المثقفين والخبراء

2- جمهور العمال الذين يؤدون أعمالا موسمية في أغلب الحالات (علما أن حقوقهم محدودة بنحو شديد وشروط عملهم سيئة بنحو واضح وأنهم غالبا ما يعانون من وطأة البطالة وسوء ظروفهم السكنية والمعيشية).

3- مجموعة المهاجرين الذين يحتاجهم سوق العمل لكنهم مع هذا يعاملون سياسيا، كمجموعة إقامتها غير شرعية وبالتالي لا يتمتعون بأية حقوق.[1]

3- الإحصائيات:

تعد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان تأثرا بالهجرة غير الشرعية، وعلى الرغم من صعوبة تحديد حجم الهجرة غير الشرعية، نظرا للطبيعة غير الرسمية لهذه الظاهرة، وغالبا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين، "وقد أفاد تقرير صدر حديثا 2006 للجنة الدولية للهجرة (GCIM) أن عدد المهاجرين في العالم قد بلغ في الوقت الحاضر نحو 200 مليون نسمة مقابل 75 مليونا قبل ثلاثين سنة، ويتوقع اتساع ظاهرة الهجرة خلال السنوات القادمة، وبحسب التقديرات العالمية في التسعينيات، فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين في العالم يناهز 30 مليون مهاجر غير شرعي... وكما أسلفنا من قبل فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل العبء الأكبر من هؤلاء المهاجرين، حيث يتراوح عددهم ما بين مليون إلى 5 ملايين مهاجر وفق التقديرات الوطنية لديها، بينما هناك 3 ملايين مهاجر في أوروبا منهم 500 ألف بإيطاليا، ومثلهم في إسبانيا وألمانيا، بينما هنالك 200 ألف بمصر، أما في آسيا فيرجح أن

(1) WWW.geothe.de, p. 7

العدد الأكبر من المهاجرين غير الشرعيين يتمركز في ماليزيا ويقدر عددهم ب 600 ألف، وحوالي 278 ألف مهاجر غير شرعي باليابان، و90 ألف بأستراليا في بداية التسعينيات.[1]

4- أسباب الهجرة غير الشرعية:

تتعدد أسباب الهجرة ولكنها تجتمع كلها لتدل على وجود بيئتين الأولى طاردة والثانية جاذبة، ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة، ويعزى ازدياد الهجرة غير الشرعية إلى عدة عوامل أهمها:

4- 1- **الدوافع الاقتصادية:** تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الكثير من دول العالم خاصة المتقدمة منها، وبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتجلى ذلك في التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة والتي تشهد غالبا افتقارا إلى عملية التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستوى المعيشة، وما يقابله من ارتفاع الأجور ومستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول الجاذبة.

من نتائج ظاهرة البطالة تردي مستوى المعيشة والفقر، وكلها عوامل مشجعة على الهجرة وعلى سبيل المثال "يفيد تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الجزائر توجد في رتبة متدنية في مؤشر الفقر، حيث هناك أكثر من (2 %) يعيشون بأقل من دولار أو أقل من 80 دينارا يوميا، بينما هناك أكثر من (15،1%) من الجزائريين يعيشون بأقل من دولارين يوميا .

في المقابل يشير التقرير إلى أن (6 %) من عدد السكان يعانون من سوء التغذية، فيما تشير إحصائيات أخرى إلى بقاء ما يعرف بجيوب الفقر، فالرخاء المالي لم يتجسد ميدانيا في عديد القطاعات."[2]

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **مرجع سابق**، ص. 24

(2) عبد الرزاق ضيفي، "الهجرة غير الشرعية: حرب في حوض المتوسط وقودها الشباب"، العلم والإيمان، العدد 19، مارس 2008، ص.27.

وفي ظروف الوطن العربي تشير البيانات المتاحة عن معدلات السكان الذين يعيشون في منطقة ما تحت الفقر قد وصل في متوسطه خلال الفترة 1980- 1994 إلى (35 %) فيما ارتفع في الدول الأقل نموا إلى الضعف ليصل إلى (70 %) في الوقت الذي انخفض في الدول الأقل نموا إلى ما يقارب النصف ولم يتعد متوسطه (17 %)[1]، كما "اعتبرت منظمة العمل العربية في تقرير لها نشر في مارس 2005 أن حالة البطالة في الدول العربية هي الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع".[2]

ويربط **"ودسون" (Wodson)** الجريمة بما في ذلك الهجرة غير الشرعية بتردي الوضع الاقتصادي ويرى "أنه حيث توجد معدلات الجريمة المرتفعة يكون البناء الاقتصادي ضعيفا، ذلك الضعف الذي يتمثل في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية، ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب والتدمير الفيزيقي بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة".[3]

بينما ينطلق هذا الموقف المادي التاريخي في تفسير عملية الهجرة من خلال مقاربة التوزيع اللامتكافئ لعوامل الإنتاج "بحيث إن هناك مناطق تعتبر أكثر غنى من مناطق أخرى، ولذلك تنطلق اليد العاملة تطلعا للحصول على أجر أحسن ويعتبر ماركس أن الحضارة الغربية الصناعية الرأسمالية تمثل تناقضا مروعا مع الطبيعة الإنسانية فهي سبب تفشي الفقر واللاتوازن في توزيع الخيرات بين الدول وتصعيد عمليات الهجرة خارج الوطن مما يؤدي لا محالة إلى هدر في الموارد البشرية بالنسبة لمجتمعات الانطلاقة واستفادة الدول المستقبلة من سواعد عضلية تزيد من قوة الإنتاج وتكسر الوعي الطبقي الذي تكونه الطبقة العاملة المنتمية للمجتمع الصناعي.[4]

4- 2- العوامل الديموغرافية: الخلل في التوازن الجغرافي وحاجة القارة العجوز إلى عشرات الملايين من قوى العمل لبقاء نسق التنمية على ما هو عليه شجع الهجرة بما فيها الهجرة

(1) أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، دمبا شيرنو ديالو، **البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص 36

(2) زياد كريشان، "المعذبون في البحر: الهجرة السرية إلى أوروبا"، **الإنساني**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، العدد 39، ربيع 2007، ص. 34

(3) أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، دمبا شيرنو ديالو، **مرجع سابق**، ص.135

(4) http://www.ejtemay.com//showthread.php?t=8171,p.5

غير الشرعية، ويتوقع الباحثون المتخصصون في مجال الهجرة أن حركة السكان وتيارات الهجرة يمكن أن تستمر لسنوات طويلة قادمة بسبب اتساع الفجوة في معدل النمو السكاني بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث إنه بالإضافة إلى اختلال التوازن القديم والجديد في الموارد والثروة فقد برز عدم توازن ديمغرافي بين الجنوب والشمال، ففي الجنوب يوجد فائض من العمالة نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني بينما يعرف الشمال انخفاضا في معدل النمو السكاني وشيخوخة السكان وبالتالي إمكانية حدوث تقلبات في سوق العمل في اتجاه معاكس حين يكون الطلب في قطاعات معينة أعلى بكثير من العرض.

"ونلاحظ أن التغيرات الديموغرافية قد أثرت في الهجرة الدولية من ناحيتين، فمن الناحية الأولى يلاحظ ارتفاع النمو السكاني في الدول النامية (2 %) مع غياب برامج تنموية ناجحة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى الأجور، الأمر الذي دفع ببعض سكان هذه الدول للبحث عن فرص عمل في دول أخرى، سواء عن طريق الهجرة الشرعية أم غير الشرعية، ومن الناحية الأخرى يلاحظ أن الدول الصناعة تمر، منذ أكثر من نصف قرن، بآخر مراحل التحول الديموغرافي، التي تتميز بانخفاض كبير في معدلات النمو السكاني (0،3 %) وارتفاع نسبة كبار السن نتيجة لانخفاض شديد في معدلات الوفيات."[1]

4- 3- التأثر بالحضارة الغربية: إن استمرارية تداعيات العولمة والأزمة الاقتصادية من بطالة وغلاء للمعيشة والفقر علاوة على التأثيرات البليغة لعولمة المعلومات عبر وسائل الإعلام والاتصال فاقم من عوامل الطرد والرغبة في الهجرة حيث أصبح هاجس الشباب وحلمهم الاستقرار في إحدى دول الشمال لاسيما بعد الانفتاح العالمي الذي شهدته دول الجنوب مما سمح لهم باكتشاف حياة أخرى في دول الشمال، وهم مدفوعون بالطموح إلى تحسين الوضع المادي وتحقيق أحلام الرفاه". وتفترض نظرية التحديث في علم الاجتماع أن "التوازن يتحقق عن طريق هجرة أفراد المجتمعات الأكثر تعلقا بالحضارة المتقدمة لدول المركز تاركين وراءهم السكان التقليديين... والتعرض لنمط القيم الغربية (التغريب) ونمط السلوك الاستهلاكي

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **مرجع سابق،** ص.7

يساهم في خلق الانقسام ضمن سكان الدول المتخلفة، فالأكثر تعلقا بنمط وحياة الماضي يسمون بالتقليديين مقابل المحدثين."[1]

4- 4- صورة النجاح الاجتماعي: استطاع العديد من الشباب بامتطائهم لقوارب الموت العبور إلى دول الشمال التي توفر لهم الشغل، كما استطاع هؤلاء إعطاء صورة لنجاحهم لأقرانهم من بلدانهم ليحذوا حذوهم عبر الشواطئ "حيث يظهر المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة كل مظاهر الغنى من سيارة ولباس... ومسكن ومحلات."

4- 5- تقييد الهجرة الخارجية: بعد استقلال الدول العربية والإفريقية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي أصبحت أوروبا وخاصة البلدان الاستعمارية قبلة للعمالة الوافدة من جنوب المتوسط وقد كان ذلك بتشجيع الدول الأوروبية ذاتها إذ كانت الحاجة ملحة في مساندة المجهود التنموي الكبير الذي انطلق مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد نتج من هذه الحاجة حركة هجرة كثيفة بدأت وقتية في البداية، ومقتصرة أساسا على اليد العاملة، لكن تراجع نسق النمو الأوروبي خاصة مع الصدمة البترولية سنة 1974 دفع كبريات الدول المستوردة لقوة العمل العربية والإفريقية لغلق باب الهجرة الشرعية والاستعاضة عنها بتثبيت المهاجرين المتوافدين عليها منذ منتصف القرن الماضي.[2]

إن صعوبة الهجرة جعلت الكثير من الشباب يجعلون منها هدفا في حياتهم أو حلما يسعون إلى تحقيقه، فلقد أدت سياسة الهجرة "الصفر" (ZERO) التي انتهجتها كبريات الدول الأوروبية منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين إلى بروز ظاهرة الهجرة السرية "وتحت ضغط جزء من الرأي العام الأوروبي... عمدت كبريات الدول الأوروبية إلى إحكام غلق حدودها وذلك بالتضييق الشديد على منح التأشيرة لمواطني دول الجنوب... ما دامت التأشيرة أصبحت ممنوعة عن الشاب الإفريقي فإن كل الطرق الأخرى أصبحت متاحة للوصول إلى هذا الفردوس الموعود."[3]

---

(1) باقر سلمان النجار، "الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية"، **عالم الفكر**، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، مجلد 17، ع 2، يوليو أغسطس سبتمبر ،1986، ص 25

(2) زياد كريشان، مرجع سابق، ص.34

(3) نفس المرجع والصفحة

وقد أدى هذا الضغط المتواصل على الهجرة إلى تفاقم في الهجرة غير الشرعية مخلفة مآسي إنسانية تجلت صورتها في قوارب الموت بالبحر الأبيض المتوسط والتي باتت مع الأسف ظاهرة متكررة، كما تنامت أيضا العصابات المتاجرة بالمهاجرين.

4- 6- **الاغتراب:** لقد تم تناول الاغتراب من ناحية اجتماعية وقد اعتبرها **ميرتون** "مشكلة اجتماعية تنشأ كرد فعل للضغوط والتفكك والظلم الموجود في النظام الاجتماعي – ولا سيما في المجتمع الرأسمالي- وينظر الفرد المغترب أنه ضحية مجتمعه، وأن اغترابه قد فرض عليه بواسطة النظام الاجتماعي غير العادل"[1]، وفي هذا السياق يستعمل شباب الجزائر لفظة معبرة يجملون فيها بعضا من الأسباب الدافعة إلى مغامرة الهجرة السرية وهي **"الحقرة"** ذات الصلة باللفظة الفصيحة **"الاحتقار"**، أي بالمنظور الشعبي الجزائري "التهميش وغياب العدالة".[2]

ونقصد بالاغتراب ما يعانيه الفرد من مظاهر فقدان الشعور بالانتماء، وعدم الالتزام بالمعايير، والعجز، وفقدان الهدف، وفقدان المعنى، وعلى العموم فإنه نتيجة لكل هذه المظاهر الاغترابية تبرز الكثير من المشكلات ويأتي في مقدمتها سوء التكيف، الأمراض النفسية الاجتماعية كفقدان الحس المجتمعي، واهتزاز الهوية، وضعف الانتماء الوطني والإصابة بأمراض التبلد والسلبية واللامبالاة... والتي تقود إلى مشكلات أكبر منها متمثلة في الانحرافات بشتى اتجاهاتها ومختلف صورها كالهجرة السرية.

أ – العجز وضعف القوة الاجتماعية: بمعنى عدم قدرة الفرد على التحكم أو التأثير في مجريات الأمور الخاصة به أو تشكيل الأحداث العامة في مجتمعه، وبأنه مسلوب الإرادة والاختيار "فهو عاجز تجاه الحياة ويشعر بحالة من الاستسلام والخضوع."[3]

---

(1) عادل بن محمد بن محمد العقيلي، **الاغتراب وعلاقته بالأمن النفسي**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص.20

(2) زهير بوحرام، "الهجرة السرية: واقعية الظاهرة... وطوباوية المعالجة"، **جريدة العرب**، ع7386، الاثنين 01- 09- 2008، ص.6

(3) جاسم الكندري، "المدرسة والاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية لطلاب التعليم الثانوي بدولة الكويت"، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 12، ع. 46، ص. 133

ب – فقدان المعنى: شعور الفرد أن الحياة لا معنى لها وأنها خالية من الأهداف التي تستحق أن يحيا وأن يسعى من أجلها[1]، أي الأحداث والوقائع المحيطة به قد فقدت دلالتها ومعقوليتها.

ج – اللامعيارية : اللامعيارية وضعف وتخلخل المعايير، أي شعور الفرد بالفشل في إدراك وفهم وتقبل القيم والمعايير السائدة في المجتمع وعدم قدرته على الاندماج فيها نتيجة عدم ثقته بالمجتمع ومؤسساته المختلفة. لذا لا يتقبل المعايير الاجتماعية ويسعى للخروج عن الأنظمة بشتى الطرق المتاحة له؛ بمعنى تخلخل النظرة إلى العمل كقيمة اجتماعية واقتصادية، وكذلك التعليم، فالشخص يثابر ويتخرج ويرغب في العمل فلا يجده "لا يجد فرصة لتحقيق ذاته وإثبات كيانه، فلما لا يجد مردودا للتعليم، ولا يجني من العلم الذي تعلمه ثمارا، يهتز أيضا التعليم كقيمة اجتماعية"[2]. وعند هذه النقطة ذكر العدل أنور "أن الطلاب في هذه الحالة يسودهم شعور بحالة من الإحباط الشديد بعد أن اكتشفوا أن الخرجين الذين سبقوهم في إتمام دراستهم معرضون في سوق العمل بثمن بخس، وبالرغم من ذلك فإنهم لا يجدونه".[3]

د – العزلة النفسية الاجتماعية: بمعنى محاولة الشخص الابتعاد عن العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه وعدم الشعور بالانتماء إليه أو "انفصال الشخص عن مجتمعه وتراثه والعيش في شبه عزلة لأنه يرى المعايير المتفق عليها اجتماعيا تتهاوى، فهي في جانب وما يحدث على أرض الواقع في جانب آخر، وهنا يصبح الشخص يعاني من الانفصام الاجتماعي.[4]

ووسط كل هذه المظاهر الاغترابية التي يتعايش معها الشباب، من تدني مستوى معيشية الفرد وارتفاع مستوى البطالة والفقر في المجتمع جعلت الشاب يقع في فخ اليأس والإحباط وضعف الانتماء وفقدان المعنى واللامعيارية والدخول في دائرة الاغتراب، أي شعوره بأنه غريب في وطنه الذي لم يوفه حقه ولم يوف بالعقد الاجتماعي، والذي ينتج عنها مجتمعة الهجرة غير الشرعية.

---

(1) نفس المرجع والصفحة

(2) أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، دمبا شيرنو ديالو، مرجع سابق، ص 141

(3) أنور العدل، "البطالة خطر يهدد الاقتصاد لبعض الدول الإسلامية "، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، الإمارات العربية المتحدة ،ع. 157، 1994، ص 53

(4) أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، دمبا شيرنو ديالو، **مرجع سابق، ص. 142**

قـائمـة المـراجـع:

مراجع باللغة العربية:

1- أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، دمبا شيرنو ديالو، **البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998

2- أنور العدل، "البطالة خطر يهدد الاقتصاد لبعض الدول الإسلامية "، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، الإمارات العربية المتحدة ،ع. 157، 1994، ص 53

3- باقر سلمان النجار، "الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية"، **عالم الفكر**، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، مجلد 17، ع 2، يوليو أغسطس سبتمبر ،1986، ص - 42

4- جاسم الكندري، "المدرسة والاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية لطلاب التعليم الثانوي بدولة الكويت"، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 12، ص ص138: 153 .

5- زهير بوحرام، "الهجرة السرية: واقعية الظاهرة..وطوباوية المعالجة"، **جريدة العرب**، ع7386، الاثنين 01- 09- 2008.

6- زياد كريشان، "المعذبون في البحر: الهجرة السرية إلى أوروبا"، **الإنساني**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، العدد 39، ربيع 2007، ص 33 - 35

7- عادل بن محمد بن محمد العقيلي، **الاغتراب وعلاقته بالأمن النفسي**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004

8- عبد الرزاق ضيفي، "الهجرة غير الشرعية: حرب في حوض المتوسط وقودها الشباب"، **العلم والإيمان**، العدد 19، مارس 2008، ص 24- 30

9- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2008، ص. 17

مراجع باللغة الفرنسية:

1-Slimane MADHAR, "l'implication des jeunes algériens dans l'immigration clandestine " ,**Pensée et société**, TAKSIDJ.com, Alger, n 1, janvier 2008, pp. 47-55

مراجع من الإنترنت:

2-http://www.ejtemay.com//showthread.php?t=81715

3-WWW.geothe.de